

التاريخ: 2019/03/19

## مجلس منظمات حقوق الإنسان يُطالب الجهات المسؤولة في قطاع غزة بتمكين منظماته الأعضاء من زيارة مراكز التوقيف وغيرها من أماكن احتجاز المواطنين

ينظر مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بخطورة بالغة إلى تطورات المشهد وانهباء أوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، وتدابير استخدام القوة المفرطة من قبل الأجهزة الأمنية، لمواجهة الحراك السلمي الذي بدأ بتاريخ 2019/3/14م، واستمرار الاعتقالات التعسفية. ويشير مجلس المنظمات إلى ما تحمله هذه الأعمال من أبعاد ودلالات خطيرة على حالة حقوق الإنسان، تمخض عنها تقويض خطير للحق في الأمن الشخصي والسلامة الجسدية والحق في التجمع السلمي والتعبير عن الرأي وحرية العمل الصحفي وحرية عمل المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، المكفولة بموجب القانون الفلسطيني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كما يتابع مجلس المنظمات بقلق شديد الارتفاع المضطرب في أعداد المحتجزين، وإيداعهم في مراكز التوقيف وأماكن غير مخصصة للاحتجاز، وحرمانهم من الحق في تلقي الزيارة. والاطلاع على أوضاعهم الصحية والقانونية، خلافاً للمعايير والضوابط القانونية، بالرغم من النداءات والمحاولات الحثيثة لمنظمات حقوق الإنسان، والرامية ابتداءً لاحترام المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، ومبدأ سيادة القانون.

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وفي ضوء استمرار منع طواقم عمل المؤسسات الحقوقية من زيارة المحتجزين في مراكز التوقيف، وعدم الكشف عن الأماكن غير المخصصة للاحتجاز، وباستثناء ما رشح إليه من معلومات، فإنه يُبدي خشيته من تعرض المحتجزين إلى مزيد من أنماط التعذيب وسوء المعاملة.

يؤكد المجلس أن المادة الدستورية رقم (2/11) أكدت على عدم جواز الحجز أو الحبس في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة لتنظيم السجون، وجاء قانون رقم (6) لسنة 1998م بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون"، ليضع التنظيم القانوني الخاص بالمراكز والإشراف عليها، وحقوق النزلاء، حيث حصرتها المادة (2) منه، بالمراكز التي تنشأ وتحدد أماكنها بقرار من الوزير، ووضع أيضاً الفصل الخامس عشر من القانون ذاته، ليكفل حق النزلاء في تلقي الزيارة، والتواصل مع العالم الخارجي.

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين  
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان  
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عضو مراقب



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان  
مركز الميزان لحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية يُطالب الجهات المسؤولة في غزة بالإفراج الفوري عن كافة المعتقلين في قطاع غزة، وتمكين محامي المؤسسات الحقوقية من زيارة المحتجزين والاطلاع على أوضاعهم الصحية والقانونية، والإعلان عن كافة الأماكن غير الرسمية التي يُحتجز فيها المواطنون.

مجلس المنظمات إذ يكرر مطالبه السابقة بالتحقيق في الانتهاكات المقترفة ومحاسبة المسؤولين عنها، فإنه يكرر إلحاحه على ضرورة تمكين منظمات حقوق الإنسان، من ممارسة دورها دون أية تقييدات لحماية الضحايا وضمان احترام القانون.

انتهى

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين  
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان  
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان  
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عضو مراقب



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان  
مركز الميزان لحقوق الإنسان  
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان  
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل

## أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

هالة القيشاوي جبر - المدير العام



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق

الانسان

سحر فرنسيس - المدير العام



مركز الميزان لحقوق الإنسان

عصام يونس - المدير العام



مؤسسة الحق

شعوان جبارين - المدير العام



بديل - المركز الفلسطيني لمصادر

حقوق المواطنة واللاجئين

نضال العزة - المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

- فرع فلسطين

خالد قزمار - المدير العام



مركز رام الله لدراسات حقوق

الإنسان

صهيب الشريف - المدير العام



مركز الدفاع عن الحريات والحقوق

المدنية - حريات

حلي الأعرج - المدير العام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

راجي الصوراني - المدير العام



مركز القدس للمساعدة القانونية

وحقوق الإنسان

عصام عاروري - المدير العام

